

قال في التمهيد فصل في بعد المصدر الكاين بدلا من الفعل جهر عليه
 عامله على الاصح البدل الا المبدل منه وفاقا لسنن والا خفش التثنية
 قال ابن عثيمين في شرحه لهذا المعنى هو ايضا قول الزجاج والغازي
 وذهب المبرد والسيوطي في جماعته الى ان عامل ناصب المصدر
 المبدل من لفظة والاصح الاول بدليل المصدر اليه قال تعالى
 وضرب الرقاب انتهى والعرق بين المصدر النايب عن الفعل
 وضرب النايب عند ان النايب عن الفعل لم يعمل بجهة المصدرية
 بل بجهة نيابته عن الفعل ولذلك لم يصح حلول فعل مع ان او ما
 محل خلاف غير النايب فانه عمل بجهة المصدرية ولذلك
 اشتراط فيه الشروط المذكورة **قوله** نحو لو ائتم قال
 الدونشري قال في المعني واما قول بعضهم في قولنا لو ائتم
 ما حرم عليكم علم ان لا تشركوا به شيئا ان الوقف قبل عليكم اعلم
 محسن به يتخلص من اشكال ظاهر محجوج للمثا ويل قال الدماميني
 الاشكال هو ان ما من حرم موصولة وان لا تشركوا به اوله او حرم
 مبتدأ محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الا لشرك لا عده فيخرج
 ذلك الى التاويل بادعان لا رابحة لا نافية والمعني على القول
 بالاعمال حسن سالم **قوله** خذ قاله الدونشري احسن اخذ محذوف
 الفا شذوذ وظاهره من امر وكل من اكل وقرن الهمزة التي
 هي الفا في مرخا صنف مع واو العطف قال ابن تقيي وامر
 اهلك بالاصالة وهذه الالف الثلاثة لا رابع لها **قوله**
 صفة لوليا قال الزرقاني استعمل جعله صفة بنا على ان يبيسه
 يحيى ما

يحيى مات قبل والده بان دعا النبي ان يخلف وذلك لانه بموته
 قبله لم ير شره ومعلوم ما بورث من الانبياء وراي هذه المشكل
 ان الجملة مستانفة لصفة واجيب بان دعا النبي قد
 يتخلف وقد وقع لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم انه سأل
 في ثلاثة امور فاستجاب له في اثنين وناحرت الاجابة في
 الثالث وقد عترض القول بالاستيناف بان مفاد الجملة فتح
 الاخبار واحبار لا يبيها لا يتخلف قطعا واجيب
 بان هذا الاحبار باعتبار رغبة الظن لان ضمني انه ذكر ما
 كان مسنا غلب على ظنه انه متى وهبه له ولم ير شره انتهى وذكر
 الجلال السيوطي الاشكال الاول في شرح عقود الجاهل في باب
 الاشياء ونقل جوابه المذكور عن الطيبي بقوله **واجاب**
 الشيخ بها الدين بان المراد ارض النبوة والعلم وقد حصل في
 حياته وقد ذكرنا في حاشية الفاكمي ما ينبغي الرجوع اليه
قوله وهو ان تضع الخ قال الدونشري ينظر ما مرجع
 الصخر في قوله وهو الخ **قوله** عن عدم الدنوي لا يعني ان
 هذا انما ينسب عن كون لا نافية والمناسب كونها نافية ان
 يقال لان الاكل لا ينسب عن الاثمة عن الدنوي به يعلم
 ان هذا المثال ونحوه يصح فيه كون لا نافية ونافية وان
 الامثلة لا يعين احدهما وهذا لم يستدل بها احد على
 مدعاه **قوله** ونزال قال الدونشري مشكل في نزال
 واخوانه فانها مشتقة من النزول **قوله** وجشاث بالميم الخ